



الاثنين: 21 / اغسطس / 2017م
28 / ذو القعدة / 1438 هـ

الميثاق

العدد:
(1871)

حوار

13

الأستاذ حسن اللوزي لـ «الميثاق»:

إقصاء المؤتمر أو المساس بمكانته المرموقة أمر مستحيل

المؤتمرات الشعبية المصغرة لمناقشة مشروع الميثاق الوطني في البلاد

المشاركة الشعبية أسهمت في المبادرات
المنفذة للدليل النظري على الواقع

بارك الجميع فكرة استمرارية المؤتمر الجامع لكل البدائل

الهيئة في الهيئة حول نظام الحزب الواحد والهيئة الوطنية أو النظام التعددي

نجاح الزعيم في جعل الوطن مرصعاً
بالمنجزات التنموية والديمقراطية

سيسجل التاريخ في أنصع صفحاته أن القائد الزعيم صالح حافظ على الوحدة ووحد بنيانها

مساس المكانة المرموقة التي صار يشغلها كوجود مائل في الواقع العملي وسعة التمثيل الجماهيري لأعضائه ومناصره وتأثيرات فعلهم على امتداد الوطن اليمني كله ولم يتعرض يوماً لصوره في صور الخطر وإن كان كتنظيم مجبول على العمل والحركة أن اعتدوا مسيرته بعض الأخطاء والتعرض للعترات هنا وهناك ولكنه لا يكابر وهو مجبول على ممارسة النقد الذاتي البناء وأدبياته تشهد بذلك وخاصة في المؤتمرات العامة التي هي أعلى سلطة في المؤتمر... وعلى من لم يعرف ذلك عن المؤتمر فليراجع وثائق مؤتمراته العامة والإقرب منا المؤتمر العام السابع كمثال لا الحصر.. أما عن سر التفاف الجماهير حوله فيرجع لأنه البناء المتطور الراخ والتطور المتطور النابع منها ويواجهنا من أجل مصلحتها العليا وتحقيق أهدافها وطموحاتها ولا متلازمة القيادة الحكيمة المجربة والنظرية الفكرية والسياسة النابعة من إرادة الشعب الميثاق الوطني ما الأولويات التي يجب أن يشغّل عليها المؤتمر في هذه المرحلة الحرجة، واليمن يواجه عدواناً خارجياً واقتتالاً داخلياً وحصاراً جائراً؟

مع تفهم لكل المصطلحات التي يتم إطلاقها من قبل كل طرف على الاحتراب والحرب الموجهة ضد أمتنا العربية وعلى بلادنا بصورة خاصة وقد تحوت إلى فئنة ضارية ومتفاخمة يضرهما الخارج بكل ما يمكنه من القوة والقدرة والامكانات... الخ، فإن الذي نتطلع أن يتوجه إليه المؤتمر مع القوى المتحالفة معه هو التقدم بذات قوة الإرادة وتوظيف الاقتدار نحو تحقيق السلام ودفن الفتنة الضارية وكف يد التدخل الخارجي بكل وسائل الصمود والمواجهة والسير بشجاعة نحو استئناف الحوار وإيقاف العدوان وإنهاء الاحتراب...

نعم... هناك تغير كبير حدث في التطورات اللاحقة في بلادنا ولا داعي للخص في تفصيلاتها المبررة وهي تفرض على جميع اليمنيين اتخاذ موقف واحد من قضية تحسين الوحدة اليمنية في النظام السياسي القادم في نظام جديد لدولة الوحدة ويعزز الإيمان بأن كافة الثورات الطبيعية في ملك الشعب اليمني كله وبالضرورة التي أضحمتها القرائن المتفق عليها في المؤتمر الوطني والوطني والمنزعة عن الإخفاص الشخصية.

ذلك أن واجب حماية مكتب الوحدة المقدس يقضي من الجميع العودة إلى العقلانية وحوار الأخوة الوطنية والإيمانية الصادقة والإلتصاق بالصلحة الوطنية العليا والحفاظ على الأرواح وحقق الدماء والحرس على العودة لإعادة الإعمار واستئناف البناء، البناء من معالجة المظالم والرعاية لآسرة الشهداء، والحرس كخطوة أولى أساسية للتفاهم بيننا نحن اليمنيين على طاولات واحدة والحوار والتفاهم كتكوينين واحد لطرفين متنازعين متقاتلين أو مختلفين أو أطراف متعددة لتكوين رؤية يمنية واحدة وينبغي عليها الحل السلمي الشامل واليمنيين واليمنيين في نهاية هذا المطاف بكل مكوناتهم طرف واحد يتولى مسؤولية الحوار والتفاهم مع المملكة العربية السعودية باعتبارها الطرف المقابل في المرحلة التالية للحوار اليمني -اليمني ليكون هناك وفي زمن متقارب حوار يمني- سعودي من أجل الوصول إلى وثيقة (عهد إخاء وحوار حميم بين البلدين الشقيقين ثم من دول مجلس التعاون وحمائية الوجود الإقليمي الواحد والمصير الحميم)... أعني وثيقة جديدة ومتطورة بين اليمن والسعودية يتم فيها تأكيد الإلتزام بكل ما يتفق عليه اليمنيون ويطالبون به وفي المقدمة تحمل العنصرية الغالبية والسعودية ودول التحالف معها مسؤولية بناء كل ما تخدم في بلادنا ودراسة أسس الشهداء كل الشهداء، والعمل من أجل استعادة الثقة بين كافة أقطار شبه الجزيرة العربية وبث الروح الإيجابية المستوى الشعبي والمكونات المنظمة لها متى ما توافر ذلك بداية بالترتيب والشباب وقطاعات العلماء والمفكرين والإعلاميين والأدباء، والكتاب ورجال المال والأعمال... الخ. فنقول ذلك ونذكر أن المملكة العربية السعودية شئنا ما أيناها دخلت في جوهر المشكلات اليمنية، وأياً كان توصيفها كمينيين ذلك فإنها تتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ما حدث وفي المقدمة رفع الضرر وهي شأنت أم آيت ولوقت قد يقبل على جوهر الحلول المتاحة والعدالة والمدونة في كافة الوثائق ذات الصلة من المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية والاتفاقيات الثنائية والقوانين الدولية ذات الصلة والتي لا يمكنها التنصل عنها، ولا يمكنها كمينيين وحيوان أن تتجاهل طامتلها حول الحل المتكاتف بين البلدين الجارين الشقيقين، والطام كله يدرك بل ويؤمن ويلتزم بأن جرائم الحرب والاحتراب لا يمكن أن تسقط بالتقادم ولا يمكن أن تغفل عنها الشعوب طال الأمد أم قصر، وبالنسبة للاحقاد وضغان فتنة الاحتراب فإننا نسال الله سبحانه وتعالى أن ينعم على شعبنا بكامل العافية منها وأن يطهر النفوس والقلوب من آثار الحقد العميقة منها ويؤدي الندوب إنه سميع بصير موجب الدعوات.

كلمة أخيرة نودون قولها بالمناسية؟
- تتوجه بالهجنة القلبية الصادقة للاخ الزعيم علي عبدالله صالح المؤسس الاول للمؤتمر الشعبي العام والقائد الرمز لمسيرته الوطنية الخيرة والمعطاءة، ومعه لكل المؤتمريين بهذه المناسبة الغالية والذي يحق له وبحق لنا معه ان نفتخر بتنظيمنا السياسي الرائد والمانجزات العظيمة التي حققها وتنمست بالمنهاج الذي سار عليه من يوم أن تأسس وتنماى وتطور بفضل امتلاك النظرية الفكرية والسياسة الواضحة والتي أمتلها كما ينبغي إرادة شعبنا وبفضل الإيمان والالتزام بالحرية والممارسة الديمقراطية، وإنما وصدق الحوار والتفاهم مع كافة المكونات الحزبية والسياسية وبمقر التلاقي والتلاحم مع كل أبناء الشعب بكل فئاته وشرائحه قادرون على استئناف مسيرة البناء الشامل وإنجاز التغيير الأعظم نحو الأضطر من جديد ولذلك تفصيلات واضحة في ماتم الإتفاق عليه في مؤتمر الحوار الوطني ووثيقة السلم والشراكة الوطنية... وفي هذا الصدد لا بد من أن نضعاف من جهودنا في إبراز الحقائق والتوجهات الجامعة فضلاً عن الإيمان بان المؤتمر سوف يبقى قلعة حقيقة ومفتوحة ومستوعبة لكل من يشارك كونه الرؤية كما جرفها الميثاق الوطني وقتلها وتفصلها بمرامج العمل السياسي الحزبية، والتأكيد عملياً أن الميثاق الوطني يبقى رديفاً لكل القوى الوسطية في الحركة الوطنية العاقلة والقوى المحمضنة ضد كل أشكال التعصبات المتخلفة أو الأمراض والنعرات العنصرية والمناطيقية، وصنواً متفاعلاً مع كل القوى الوطنية الوجدانية الحرة التي كانت وما زالت وستبقى الشريك الفاعل للمؤتمر الشعبي العام في بناء الحاضر والحدود الجديدة في اجتراف تحديات المستقبل بإذن الله وتوفيقه.

المؤتمرات الشعبية المصغرة لمناقشة مشروع الميثاق الوطني في البلاد
المشاركة الشعبية أسهمت في المبادرات
المنفذة للدليل النظري على الواقع
بارك الجميع فكرة استمرارية المؤتمر الجامع لكل البدائل
الهيئة في الهيئة حول نظام الحزب الواحد والهيئة الوطنية أو النظام التعددي
نجاح الزعيم في جعل الوطن مرصعاً
بالمنجزات التنموية والديمقراطية

المؤتمر في 35 عاماً جدد روح الثورة اليمنية وجسد أهدافها

الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية مكسب مؤتمري

المؤتمريون مجبولون على ممارسة النقد الذاتي داخل تكويناتهم

على المؤتمر والقوى المتحالفة التقدم نحو السلام ودفن الفتنة وكف يد التدخل الخارجي

ويبدو هذا الدور الذي قام به المؤتمر والتزمه واضحاً بجلاء، في شواهد المنجزات التي تم تحقيقها بداية من منجز قيام المؤتمر الشعبي العام بعد ذاته لأنه تكون منذ بدايته قلعة حاضنة لكل الشخصيات الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي طليعتها القيادات الاستمرارية ومشتغل على كافة التيارات السياسية الوطنية والاستمرارية والقومية والإخوانية واليسارية وغيرها من القوى المستقلة والأكثر من ذلك منجز الوحدة اليمنية التاريخي العظيم الذي لم يفضل قيادتي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وفي المقدمة بفضل الأخوين الوديعين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض فهما اللذان أوصل الحوار الوجداني إلى أعظم وأقدس غاياته وسوف يشهد التاريخ بذلك في أنصع صفحاته ويشهد للزعيم علي عبدالله صالح بأنه القائد الوجداني الذي حافظ على الوحدة ووحد بنيانها في كافة المجالات والأصعدة البناء، النهضة الوطنية الشاملة فهو القائد الذي استطاع أن يواجه التحديات الكبرى الداخلية والخارجية بالحكمة وبحسن المعالجة وحسم التصدي وفق كل حالة وبما يتطلبه الأمر كييفما كان وجعل طريق ازدهار وتقدم الوطن متاحاً ومعبداً بالمنجزات التنموية والديمقراطية وتضاعفها على مدى المرحلة التي تحمل فيها مسؤولية رئاسة المؤتمر الشعبي العام وأسست بالفعل لبنة اليمن الجديد.

وباختصار فإن خمسة وثلاثين عاماً وبكل ما اعتوره ما من ظرف عصيبة وسواء، تلك التي قاد فيها المؤتمر الشعبي العام السلطة التنفيذية منفرداً في مرحلة ما قبل قيام دولة الوحدة أو ما بعد الإنجاز العظيم لدولة الوحدة في تجديد روح الثورة اليمنية الخالدة وسبتمبر وإكتوبر وتجسيد أهدافها السمتة السامية... وجهلها حقائق معاشة في حياة الشعب وتفصيلات ماهية التاريخ اليمني المعاصر وما كان ذلك ليتحقق لولا القيادة الحكيمة والمقدرة للاخ الزعيم علي عبدالله صالح الذي ربط بين المكونات الجوهرية لمفصل المراحل التاريخية للثورة اليمنية حتى انتقل بها بكل الثقة والافتقار من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية... وكفني هنا الإشارة إلى الجوانب الرئيسية في مشهد التغيير الشامل على امتداد مساحة الوطن اليمني ولو بصورة تعاونيين لأنني على تفصيلاتها فيما بعد...

أولاً في بناء دولة الوحدة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والعسكرية والأمنية والمحلية... ثانياً في إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وبناء الهياكل الأساسية الخدمية والاقتصادية والاساس العمل على استكشاف الثروات الطبيعية واستثمارها في التنمية... ثالثاً في تطوير الممارسة الديمقراطية... رابعاً في بناء وممارسة سياسة خارجية متميزة على الصعيد الإقليمي والقومي والدولي لبلادنا بحققت نجاحات كبيرة في تعزيز العلاقات الثنائية المثمرة وإبراز وتعميق دورها ومكانتها في السياسة الخارجية واحترام وتقدير الدبلوماسية القيادية اليمنية... ولقد كان لكل ذلك آثاراً الحميدة في كفاءة وتحقيق المصالح اليمنية ومعطيات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في كافة مجالات بناء الحياة اليمنية التي ظلت عامرة بالمنجزات والمكاسب الديمقراطية والتنموية...
◇ رفع المؤتمر منذ تأسيسه شعار (شعب مالك السلطة ومصدرها... الخ)...

فهل ترحم ذلك من خلال الانتخابات الديمقراطية التنافسية (المحلية والنيابية والبرلمانية... الخ)؟
- مع الإدراك الواعي المتقدم للتفصيلات التي تضمنها الميثاق الوطني للنهج الديمقراطي الذي يجب أن تبنى عليه البلاد في المرحلة الأولى من تأسيس وانطلاق المؤتمر الشعبي العام عمقت ندوات التوعية السياسية التي كانت تجري اجتماعياً في كافة محافظات الوطن حقيقة الإيمان بالممارسة الديمقراطية كمنهج واضح وبسيط ينظم الحياة السياسية ويعتمد إجراءات واقعية ونظاماً مفهوماً وتلقائياً، رغم أن الممارسة الديمقراطية الجديدة في بلادنا تعتبر مسؤولية كبيرة وتحتاج إلى استعدادات لا يستهان بها في كل الأحوال وخاصة في إدارة دفة الحكم ومناسبات الاستفتاء، وتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية قبل كل شيء.

من هذا المنطلق الذي يلتزم به المؤتمر الشعبي العام حرص على تطبيق ذلك في تجسيد اختياراته وخاصة عند تحديد مرشحيه في خوض الانتخابات العامة التشريعية والمحلية ورغم إدراك الأعباء التي يتحملها من أجل ذلك وفهم الحقيقة التي تكشف بجلاء أن المعركة الديمقراطية والوطنية وانعتزضها صراعات وريغبات التنافس وغيرها ألا أنها تعزز الثقة بمقدرة المؤتمر ورجاله على استيعاب الدروس ومضاعفة النجاحات والإصرار على ذلك دائماً وعلى كل صعيد... وبخاصة في عمليات انتخاب السلطات المحلية أو السلطة التشريعية وانتخاب رئيس الجمهورية وبالإحتكام للخيار الديمقراطي وإرادة الناخبين والانتخابات كما يتطلباها المناسباتي أولاً.

يتعرّض المؤتمر لمؤامرة داخلية وخارجية ومحاولة إقصائه من المشهد السياسي منذ عام 2011م... باعتقادكم هل تجاوزت مرحلة الخطر... وما سر صموده والالتفاف الجماهيري في حوله؟
- بدون أية مبالغة يشهد الواقع بأحدائه وكافة البراهين العملية والمادية استئالة إقصاء المؤتمر الشعبي العام عن الحياة السياسية أو التفاوض عن دوره السياسي أو

ليليق المسمى بثمرة الفعل التي تم على امتداد شمال الوطن وتجسيد الإرادة الشعبية والتي في ضوئها تتابعات الجهود للوصول للصفحة النهائية التي لا بد سوف ينظر فيها المؤتمر الشعبي العام وعند هذه المحطة الإنجازية المممة والخطيرة تدعى إلى ذهن الجميع وفي تفكير الأخ رئيس الجمهورية السؤال الأهم (ماذا بعد إنجاز وإقرار الصيغة النهائية للميثاق الوطني؟)
وكانت الإجابة البديهية لا بد من تحديد تصور واضح للأداة أو الأدوات السياسية التي سوف ترعى العمل بالميثاق والوضحة بل وتقود العمل السياسي في طريق تنفيذ ما تضمنه، وللوصول لإجابة الوضحة على هذا السؤال وجه الأخ رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة خاصة محدودة برئاسة الأخ الأستاذ الجليل المغفور له -إياد الله- حسين المقدمي وعضوية كل من الأخوة علي لطف الثور وأحمد الشجني وحسن أحمد اللوزي والدكتور علي عبدالله الحمن البحر ومحمد عبدالرحمن الرباعي وعلي الأنسي وأحمد الخطاي لمناقشة أسلوب العمل السياسي في ظل مرحلة الميثاق الوطني وتحديد الأداة أو الأدوات التي سوف تسهر على تنفيذها أو ترعى العمل السياسي في الواقع العملي وقد عقدت هذه اللجنة المصغرة اجتماعاتها لإنجاز هذه الغاية التي سوف تضيف هدفاً ثانياً بالغ الأهمية للمؤتمر الشعبي العام وناقشت اللجنة العديد من البدائل السياسية وكان الاختلاف شديداً بين ثلاثة بدائل:

الأول: الأخذ بإسلوب نظام الحزب الواحد الثاني: الأخذ بإسلوب الهيمنة الوطنية العريضة التي تضم كافة التيارات السياسية المحتملة في الواقع اليمني الثالث: وهو الأخذ بنظام التعددية السياسية والسماح بقيام الأحزاب والتنظيمات لتعمل وتتنافس وتتنافس تحت راية الميثاق الوطني والالتزام بمضامينه والسهر على تنفيذها

ومع تتابع أعمال هذه اللجنة لم يتم البت والاتفاق على واحد من تلك البدائل وظهر توزع الإنحياز من أعضاء اللجنة إلى بدول معين دون غيره مما دفع الأستاذ حسين المقدمي إلى التوجيه من كل طرف في اللجنة بتقديم ورقة مصغرة بمزايا ما يتمسك به ومسواي ورقة الأخوين جديداً لينا جمعتم مزايا البدائل الثلاثة على أن يتبع النظام قيام المنابر في داخل الشعب اليمني وارتادته الثورية والوطنية وشكل من أجل ذلك لجنة وطنية والنخب الميثاق لكافة الشرائح -إذا صح التعبير- المرموقة من كافة التخصصات والفئات وفي مقدمتهم العلماء والأفاضل والمفكرين والكبار وأقطاب المشايخ وكبار العسكريين والأمنيين والسياسيين والمثقفين وخاصة من أعضاء المجلس الاستشاري ومن داخل مجلس الشعب التأسيسي وخارجه برئاسة المغفور له -إياد الله- العالم الجبذ والمورخ العظيم والمفكر النابه القاضي عبدالله عبدالوهاب المشايخ، والمفكر الوطني الرائد والسياسي القدير محمد عبدالله الفسيل كسكرتير للجنة وعضوية عدد من الرموز والشخصيات الوطنية والنخب الميثاق لكافة الشرائح -إذا صح التعبير-
وقد كانت تعمل هذه اللجنة باعتبار أن معظمها من المجلس الاستشاري ومن السلطة التشريعية يشارك في متابعة فضيلة الأخ العلامة المغفور له -إياد الله- القاضي عبدالكريم العري في شرف مجلس الشعب التأسيسي الذي كان يحضر ضحوات الإجاز هو ورئيس اللجنة وسكرتيرها على الأخ رئيس الجمهورية أول بأول وعندما اكتملت صياغة المسودة الأولى كانت الفكرة عند البعض أن تتم مناقشتها في مجلس الشعب المختلفة والبعد وعمق في التحري لتجسيد الإرادة الشعبية وأفضل تشريعاً من مجرد إقرار الميثاق الوطني من قبل ممثلي الشعب في السلطة التشريعية واستقرت إرادته على ضرورة بل وأهمية وعرف على الميثاق الوطني من قبل الشعب نفسه من خلال معرفة رأي المواطنين ومعرفة وسيلة النقل إلى الشعب في المديريات في كافة المحافظات واتخذ من أجل تحقيق هذه الغاية العظيمة قراراً بتشكيل لجنة للحوار الوطني اشتمل تشكيلها إلى جانب عدد من الشخصيات التي أسهمت في إعداد مشروع الميثاق الوطني أسماً أخرى كلجنة موسعة ضمت في تكوينها القيادات الوطنية التي لم تشارك في صياغة مشروع الميثاق الوطني ومنهم أعضاء من اللجنة الوطنية الديمقراطية والحزب الاشتراكي اليمني من طراز جديد بدون هذه التسمية التي يجرمها الدستور في شمال

الوطن في حينه

وقد شككت هذه اللجنة التي سميت لجنة الحوار الوطني برئاسة الأستاذ الجليل والثائر الحكيم والمغفور له -إياد الله- الأخ الأستاذ حسين المقدمي بقرار رئيس الجمهورية رقم (5) لسنة 1980م بتاريخ 27/5/1980م ((المرفق رقم اثنين يتضمن قرار تشكيل لجنة الحوار حول مشروع الميثاق الوطني المسلم لها والمعروض أمامها ويوضح مسؤولياتها ومهماتها)) وقد باشرت اللجنة عملها بتفان عال ومتابعة حثيئة من قبل رئيس الجمهورية الذي رأس بعض اجتماعاتها وقد أتيح لها والمعروض الشاملة للمشروع وإعداد الاستبيان الخاص بالميثاق الوطني ليؤمن على المواطنين رأيهم في المؤتمرات الشعبية المصغرة والتي تم عقدتها في كافة المديريات بنزول أعضاء لجنة الحوار إليها لتنظيمها وإشراف عليها في كافة المديريات كما أشررت سابقاً وهو الحدث الوطني الديمقراطي الأول من نوعه في بلادنا في هذا التوجه غير المسبوق في الحرس على استئانة الشعب وتقصي رؤيته لما يريد أن يتضمنه ميثاقه الوطني

وقد شككت هذه اللجنة التي سميت لجنة الحوار الوطني برئاسة الأستاذ الجليل والثائر الحكيم والمغفور له -إياد الله- الأخ الأستاذ حسين المقدمي بقرار رئيس الجمهورية رقم (5) لسنة 1980م بتاريخ 27/5/1980م ((المرفق رقم اثنين يتضمن قرار تشكيل لجنة الحوار حول مشروع الميثاق الوطني المسلم لها والمعروض أمامها ويوضح مسؤولياتها ومهماتها)) وقد باشرت اللجنة عملها بتفان عال ومتابعة حثيئة من قبل رئيس الجمهورية الذي رأس بعض اجتماعاتها وقد أتيح لها والمعروض الشاملة للمشروع وإعداد الاستبيان الخاص بالميثاق الوطني ليؤمن على المواطنين رأيهم في المؤتمرات الشعبية المصغرة والتي تم عقدتها في كافة المديريات بنزول أعضاء لجنة الحوار إليها لتنظيمها وإشراف عليها في كافة المديريات كما أشررت سابقاً وهو الحدث الوطني الديمقراطي الأول من نوعه في بلادنا في هذا التوجه غير المسبوق في الحرس على استئانة الشعب وتقصي رؤيته لما يريد أن يتضمنه ميثاقه الوطني

وقد شككت هذه اللجنة التي سميت لجنة الحوار الوطني برئاسة الأستاذ الجليل والثائر الحكيم والمغفور له -إياد الله- الأخ الأستاذ حسين المقدمي بقرار رئيس الجمهورية رقم (5) لسنة 1980م بتاريخ 27/5/1980م ((المرفق رقم اثنين يتضمن قرار تشكيل لجنة الحوار حول مشروع الميثاق الوطني المسلم لها والمعروض أمامها ويوضح مسؤولياتها ومهماتها)) وقد باشرت اللجنة عملها بتفان عال ومتابعة حثيئة من قبل رئيس الجمهورية الذي رأس بعض اجتماعاتها وقد أتيح لها والمعروض الشاملة للمشروع وإعداد الاستبيان الخاص بالميثاق الوطني ليؤمن على المواطنين رأيهم في المؤتمرات الشعبية المصغرة والتي تم عقدتها في كافة المديريات بنزول أعضاء لجنة الحوار إليها لتنظيمها وإشراف عليها في كافة المديريات كما أشررت سابقاً وهو الحدث الوطني الديمقراطي الأول من نوعه في بلادنا في هذا التوجه غير المسبوق في الحرس على استئانة الشعب وتقصي رؤيته لما يريد أن يتضمنه ميثاقه الوطني

هناك استعدادات كبيرة لإحتفاء بالذكرى 35 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام بمهرجان كبير سيقام يوم 24 أغسطس بميدان السبعين... باعتباركم احد المؤسسين ومنم قادوا خطابه الاعلامي عبر ترؤسكم هيئة تحري صيغة «الميثاق» وتحمل مسؤولية حقيبة الإعلام لأكثر من ستة عشر عاماً.. تمنى بهذه المناسبة أن تطولونا على تفاصيل التأسيس وكيف تحقق النجاح المعجزة ليملاذ كيان سياسي جامع لاستمرار ديمومة الثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر «المجيذة»

- من الصعب الإلمام المتكامل بالمشهد السياسي المدلهم والمضطرب الذي تولى فيه الاخ الزعيم علي عبدالله صالح مسؤولية قيادة مسيرة الثورة اليمنية في ما كان يسمى سابقاً بالجمهورية العربية اليمنية وانتخابه من قبل السلطة التشريعية (مجلس الشعب التأسيسي ((رئيساً للجمهورية في الشطر الشمالي من الوطن رغم أن الأنظار والتنبؤات كانت تتوجه إليه باعتباره المنقذ وهذا هو ما دفعني في حينه وقبل انتخابه إلى أن أكتب مسيراً بذلك في صحيفتي التصحيح و13 يونيو الإيسوعيين باعتباره القادم من عمق القيادات الشابة في القوات المسلحة وخاصة عقب الأحداث المفجعة واشتداد الأمور سواء في الوطن اليمني كله بعد تتابع اغتيال ثلثة من الرؤساء وتفاقم الاحتمالات المربعة في الشطر الشمالي من الوطن ومع ذلك وباتفاق في القيادة العسكرية وداخل السلطة التشريعية وفي السابع عشر من يوليو 1978 تم تمت عملية انتخاب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية بإجماع الاصوات الحاضرة واستثناء صوت واحد معارض، وبرغم جسامته المهام وخطورة المسؤوليات التي ألتت بأقلها على كامله دفعة واحدة من كافة الجوانب العسكرية التي كان خبيراً بها والسياسية التي ظل يتلمسها ويتابعها مع كتب والأجتماعية التي كان يدرك أغوارها ويفهم مقابليتها والاقتصادية التي بدأ يسأل حولها ليتعلم من خلال حرصه على التواصل بزملائه العسكريين والالتقاء بالسياسيين والعلماء والمفكرين والمثقفين والأدباء، والإعرابيين وفي المقدمة القيادات الاستمرارية وأخذ يجتم بالاقتراب إلى كافة الشخصيات الوطنية القيادية في المجالات المذكورة واللقاء بها والاستماع إليها وكانت الفكرة التي تمكنت من اهتمامه وسيطرته على تفكيره بل واصلت تتكرر أكثر في تلك اللقاءات والحوارات في الأوساط السياسية والاجتماعية في فكرة الوثيقة الوطنية الجامعة لكل آمل وطموحات اليمنيين الميثاق الوطني والتي كان قد بدأ نقاشها على أكثر من نطاق في عهد الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي قدقدست روحه في الفردوس الأعلى... وفي هذا الخضم من التفكير القيادي الحكيم للاخ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومع استعجال البعض وخلسة من الأضواء لتقديم تصورات لمشاريع من هنا وهناك بإفكار واضحة ومسوحات والبصمات السياسية المحصورة بنطاق معين من التفكير المغلق إلى جانب تصاعد تداول الأفكار حول ذلك في الأوساط الفكرية والسياسية والاجتماعية كما أشرت سابقاً وفي مجلس الشعب التأسيسي وحتى لا تنوه الفكرة وتتسحب ويوشوها للفظ بسبب الاختلافات وتعدد الرؤى والأفكار التي انطلقت حرة على أكثر من نطاق داخل حسم الاخ العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأمر بالسفر جديداً للوصول لصفحة وطنية جامعة وشاملة تعبر عن فكر الشعب اليمني وارتادته الثورية والوطنية وشكل من أجل ذلك لجنة وطنية والنخب الميثاق لكافة الشرائح -إذا صح التعبير- المرموقة من كافة التخصصات والفئات وفي مقدمتهم العلماء والأفاضل والمفكرين والكبار وأقطاب المشايخ وكبار العسكريين والأمنيين والسياسيين والمثقفين وخاصة من أعضاء المجلس الاستشاري ومن داخل مجلس الشعب التأسيسي وخارجه برئاسة المغفور له -إياد الله- العالم الجبذ والمورخ العظيم والمفكر النابه القاضي عبدالله عبدالوهاب المشايخ، والمفكر الوطني الرائد والسياسي القدير محمد عبدالله الفسيل كسكرتير للجنة وعضوية عدد من الرموز والشخصيات الوطنية والنخب الميثاق لكافة الشرائح -إذا صح التعبير-
وقد كانت تعمل هذه اللجنة باعتبار أن معظمها من المجلس الاستشاري ومن السلطة التشريعية يشارك في متابعة فضيلة الأخ العلامة المغفور له -إياد الله- القاضي عبدالكريم العري في شرف مجلس الشعب التأسيسي الذي كان يحضر ضحوات الإجاز هو ورئيس اللجنة وسكرتيرها على الأخ رئيس الجمهورية أول بأول وعندما اكتملت صياغة المسودة الأولى كانت الفكرة عند البعض أن تتم مناقشتها في مجلس الشعب المختلفة والبعد وعمق في التحري لتجسيد الإرادة الشعبية وأفضل تشريعاً من مجرد إقرار الميثاق الوطني من قبل ممثلي الشعب في السلطة التشريعية واستقرت إرادته على ضرورة بل وأهمية وعرف على الميثاق الوطني من قبل الشعب نفسه من خلال معرفة رأي المواطنين ومعرفة وسيلة النقل إلى الشعب في المديريات في كافة المحافظات واتخذ من أجل تحقيق هذه الغاية العظيمة قراراً بتشكيل لجنة للحوار الوطني اشتمل تشكيلها إلى جانب عدد من الشخصيات التي أسهمت في إعداد مشروع الميثاق الوطني أسماً أخرى كلجنة موسعة ضمت في تكوينها القيادات الوطنية التي لم تشارك في صياغة مشروع الميثاق الوطني ومنهم أعضاء من اللجنة الوطنية الديمقراطية والحزب الاشتراكي اليمني من طراز جديد بدون هذه التسمية التي يجرمها الدستور في شمال

على المؤتمر السير بشجاعة نحو استئناف الحوار وإيقاف العدوان وإنهاء الاحتراب

يجب تحسين الوحدة اليمنية في النظام السياسي القادم

المؤتمر قلعة للقوى الوطنية ضد التعصب والنعرات المناطيقية والمذهبية

على المؤتمر السير بشجاعة نحو استئناف الحوار وإيقاف العدوان وإنهاء الاحتراب

يجب تحسين الوحدة اليمنية في النظام السياسي القادم

المؤتمر قلعة للقوى الوطنية ضد التعصب والنعرات المناطيقية والمذهبية

على المؤتمر السير بشجاعة نحو استئناف الحوار وإيقاف العدوان وإنهاء الاحتراب